

Distr.: General
28 July 2016
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٧٥٠ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "بناء السلام والحفاظ عليه"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن بناء السلام، ولا سيما البيانات S/PRST/2010/7 و S/PRST/2011/2 و S/PRST/2012/29 و S/PRST/2015/2 و S/PRST/2016/8 والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، ويشدد على أهمية بناء المؤسسات باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا، الأمر الذي يتطلب نهجاً شاملاً تراعي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية.

"ويسلم مجلس الأمن بأن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها، ويسلم كذلك بأن بناء السلام يشمل تشكيلة واسعة من البرامج والآليات السياسية والتنمية والمعنية بحقوق الإنسان.

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أهمية المسؤولية والقيادة الوطنية في بناء السلام، بحيث يتم على نطاق واسع تقاسم المسؤولية عن الحفاظ على السلام بين الحكومة وجميع الجهات الوطنية الأخرى صاحبة المصلحة، ويؤكد في هذا الصدد أهمية شمول الجميع لضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع، ويؤكد كذلك أن حكومات البلدان وسلطاتها مسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولويات واستراتيجيات وأنشطة الحفاظ على السلام وتسييرها وتوجيهها.



”ويقر مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا، ويشثي على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في هذا الصدد. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية للإسهام في بناء السلام والحفاظ عليه، ويشدد كذلك على أهمية الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يشرع، عن طريق كل من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام، وتمشيا مع قراره ٢٨٢٢ (٢٠١٦)، في القيام بعمليات تبادل منتظمة ومبادرات مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتبادل المعلومات معها. ويرحب مجلس الأمن بمختلف محافل الحوار بين حكومات البلدان والاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك خارج نطاق الأمم المتحدة.

”ويسلم مجلس الأمن بأن المبادرات الأفريقية في مجال بناء السلام، ولا سيما سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع ومبادرة التضامن الأفريقي، بإمكانها أن تتيح فرصا للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لزيادة أوجه التآزر وضمان الترابط والتكامل فيما يبذلانه من جهود لبناء السلام في أفريقيا. ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الصدد باعتماد الخطة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي وخطة تنفيذ سنواتها العشر الأولى، التي تحدد أهم المشاريع الرئيسية الأفريقية، وبرامج المسار السريع، والمجالات ذات الأولوية، والأهداف النوعية، والاستراتيجيات والتدابير السياساتية الأفريقية على جميع المستويات.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تطوير القدرات الوطنية الطويلة الأجل عن طريق بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة الوطنية، وهي أمور أساسية للحفاظ على السلام. ويسلم مجلس الأمن بأن اتباع نهج متكامل ومتناسك بين الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والتنموية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما يتفق مع ولاية كل منها ومع ميثاق الأمم المتحدة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق تلك الغايات. ويهيب مجلس الأمن بمنظومة الأمم المتحدة، ويدعو الدول الأعضاء، إلى مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع، بناء على طلبها، سعيا إلى تحقيق التنمية العالمية والتماسا للتعاون المفيد لكل الأطراف.

” ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات طيلة عملية بناء السلام، فضلا عن كفالة المصالحة الوطنية والانتقال نحو الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية. وعلى وجه الخصوص، يشدد مجلس الأمن على أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على السلام في أفريقيا من خلال التنمية الاقتصادية بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، وإيجاد فرص العمل، وتحديث الزراعة، وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن أيضا أهمية سيادة القانون لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تؤكد ضرورة بناء المؤسسات على نحو شامل لتعزيز الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق تقوية مؤسسات الإدارة الضريبية والمالية دعما لفعالية تحصيل الإيرادات وآليات الرصد والتقييم وهياكل مكافحة الفساد من أجل ضمان المساءلة والشفافية. ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والالتزامات السياسية لتعزيز هذه الجهود.

” وإذ يرحب مجلس بالبيان الصادر عن منظمة الصحة العالمية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦ بأن حالة فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا لم تعد من طوارئ الصحة العمومية التي تسبب قلقاً دولياً، فإنه يكرر تأكيد قلقه إزاء النتائج الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لهذا المرض الفيروسي ويؤكد أهمية تشجيع بناء القدرات البشرية والمؤسسية الطويلة الأجل لبناء نظم صحية وطنية قوية. ويؤيد مجلس الأمن الجهود الحالية ويؤكد الحاجة إلى تعزيز المنظومة الصحية العالمية، بوسائل من جملتها تنفيذ اللوائح الصحية العالمية لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الطوارئ الصحية التابع لها، وذلك للتعامل نحو أفضل مع طوارئ الصحة العمومية، وكذلك لتشجيع على إقامة نظم صحية قوية ومستدامة ومتجاوبة من أجل تحسين الاستعداد والوقاية.

” ويشجع مجلس الأمن القائمين بتسيير الجهود المتعلقة ببناء السلام على اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية بناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة تمكين المرأة من القيام بذلك بوسائل من قبيل زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ومن خلال آليات منع نشوب النزاعات وحلها وآليات الوساطة، وضرورة النظر في المسائل الجنسانية في جميع المناقشات ذات الصلة بالحفاظ على السلام. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالجهود التي تبذلها

الدول الأعضاء لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة، ولا سيما القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

”ويدعو مجلس الأمن جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى القيام ببناء القدرات الطويلة الأجل لإشاعة ثقافة سلام وتسامح وحوار بين الثقافات والأديان تُشرك الشباب وتنتهيهم عن المشاركة في أعمال العنف والإرهاب. ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية وضع سياسات واعتماد نُهج مصممة خصيصا للشباب تسهم بشكل إيجابي في جهود بناء السلام، بما في ذلك تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم المشاريع الرامية إلى تنمية الاقتصادات المحلية، وتوفير فرص العمل والتدريب المهني للشباب، والنهوض بتعليمهم، وتشجيعهم على مباشرة الأعمال الحرة والمشاركة السياسية البناءة. ويسلم مجلس الأمن بأن هذه الجهود تساهم في مكافحة التجنيد لأغراض التطرف المصحوب بالعنف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، وفي تشجيع الإدماج والتلاحم الاجتماعي، مما يجعل المجتمع أكثر مقاومة لنزعة التطرف.

”ويشدد مجلس الأمن على الفائدة المحتملة لاتباع نُهج مبتكرة من قبيل استخدام العلم والتكنولوجيا الذي من شأنه أن يؤدي دورا أساسيا في دعم الحفاظ على السلام والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وبناء القدرات الوطنية من خلال بناء المؤسسات في أفريقيا. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود الرامية إلى تطوير وتطبيق التكنولوجيات ذات الصلة على أنشطة من قبيل إدارة الانتخابات، ومراقبة الحدود، ومنع تفشي الأمراض، من بين أنشطة أخرى. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من خلال المزيد من الابتكار، بما في ذلك عن طريق تحسين الربط الرقمي باستخدام هياكل أساسية أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، ويرحب بالعمل القيم الذي يضطلع به صندوق بناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية المهام الاستشارية للجنة بناء السلام، ويطلب إليها مواصلة دراسة وتبادل الممارسات الجيدة بشأن بناء المؤسسات من أجل الحفاظ على السلام في أفريقيا. ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون مع لجنة بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة توفير تمويل مستديم ويمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، بسبل منها زيادة المساهمات وتعزيز الشراكات مع الجهات المعنية الرئيسية، مشيراً أيضاً إلى الأهمية التي يمكن أن تكتسبها المساهمات غير النقدية في جهود بناء السلام، مع مراعاة ضرورة ضمان الشفافية والمساءلة والرصد المناسب للأموال.

”ويذكر مجلس الأمن بقرار الجمعية العامة دعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، وقبل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ”بناء السلام والحفاظ عليه“ بستين يوماً على الأقل، عن الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). ويذكر مجلس الأمن كذلك باقتراح الأمين العام تقديم إحاطة شفوية إلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.“